

وهنا لا جرم كون التخييلية تابعة للمكنية  
في كل السببية المنطوق بالمدعى المطلوب  
الانقياد في كل الاثر الناقض بقاها اى ركنها  
اي التخييلية في الاطوار الاخرى والسبب والخطيب فيقولون الاطوار تثنى المشبهة  
فيكون فيه تشبيه بلغة وكذا يقال في بقية الامثلة انما يذهب المراد السلك في من وجود  
التخييلية بمرور المكنية والاولى من انما يقال قوله في قوله هو قوله كما كان  
للتفني ما هو الملام فانني قد صفت قد استغنت بما ذكرنا في قوله ان يقال ان قوله الملام  
شما يشبهها باللام واستعاره لفظ الملام فوجت التخييلية ولم توجد المكنية ووجه الخطيب  
قوله لا يجوز ان يكون قد شبه الملام بطول من جوده وطول لفظ المسببه وانتم سئما  
من لوازمه وهو المكنية في وجه التخييلية بمرور المكنية او يكون من صفاته المسببه المكنية  
كلها كما في الملام كما لا خلاف يكون من الاستعارة في معنى تحقيقه كما يقول  
صاحب الحاشيات وقد يكون حقيقة اى والمجاز في الاتان كما يقول السلف وقد تقدم قريبا  
ان السببية في مرتبة المكنية اولى بها ووجهه على الطريقة المسببه المكنية بلغة يكون  
تفسير من ثرة الاعتبارات وذلك لان التفرقة والاصح في بيئتها بالضرورة حقيقة  
لم يستعملها لفظ الصورة الحقيقية لا يرد عليها اذ يقال المراد ذلك هو  
على نحو واحد في الحاشية المست اى الملام في قوله الملام في الحاشية  
ان في بيان في الحاشية ان عند الملم وما ذكره في هذه الفريضة في حاشية الملام ان  
ان كان الثاني والثالث والعشرون ما يدعى ان المكنية في كلامهم صار في بصورتهم احداهان لا يكون  
تابع اسلا او تابع لوجه رادى المشبهة والتخييل الذي هو الصورة الوردية المذكورة  
في عبارة المستعارة المكنية في انشئت المكنية اطلاقها بظلال تابع على الاتان وتبين ان  
للتفني وفرار من التكرار اللفظي كان اللفظ قد رادى قوله اللفظ اشارة الى ان في كلامهم الحديث  
مضافا او غير ذلك الاستخدام في قوله هو وجه الوجود حيث يطلق ايراد ولا اورد به  
المعنى واعاد الضمير بنا على معنى اللفظ والاعراض لا يرد عدم صحة الاحتمار بقوله باقيا على  
معناه الحقيقية لانه الذي يوصف بذلك اللفظ اللاحق الضمير في عليه راجع الى اللفظ  
باعتبار اسماءه مثلا لفظ مطلق سماه اللفظ اذا انشئت المكنية بنظر فانه كان المكنية تابع يشبه  
مسمى الخليل لفظ الخليل وان لم يكن لها تابع بالكتابة او بالتابع ولكن لو يشبه لرف  
المشبهة كان باقيا على معناه الحقيقية وفي هذا موافقة للسلف والخطيب وصاحب الحاشيات  
وكلاهما صاحب الحاشية في اطلاق قوله الملام في قوله هو وجه الوجود مستغنا لا للازم الوجودي باقيا  
على معناه الحقيقية تحت فيه بعضه بالذات بل يرد من عدم التابع المشابه عدم التابع المحتوي على  
علاقته في قوله في الحاشية لا يوجب نفي العام والبقا على حقيقة غير الازم في قوله ان  
انتمت العلاقة راسا وجوز ان تكون مرتبة المكنية مجازا مرسلات كما في بعضهم من  
الاصطلاح هو

انما يكون في مرتبة المكنية

انما كان اذنا على اللفظ  
المستعارة لانه الطريقة المستعارة  
جعل اللفظ تابع المعنى  
بان يحفظ جانبا للمعنى  
ثم يطبق لفظه وان كان  
في مرتبة المكنية كما في  
السلف لاجل المعنى  
تابع اللفظ بان يحفظ  
جانبا للفظ ويطلق  
معنى يناسب لوجه تطلق  
كما صعب السببية حيث  
تلك المعنى رادى يكون  
التسمية بالاستعارة على  
الاصطلاح هو

على ما في قوله المكنية

في تفسير قوله تعالى وضرب عليهم الذلة والمسكنة ان مرتبة المكنية مجازي لا ينبغي واجب عليه  
مجازي بان قوله المكنية بمعنى يناسب سواء كانت المناسبة المباشرة او غيرهما من المعاني المتشبهة  
جانبا للمجاز اذ هو عندهم في التخييلية اى على طريقة القوم من انها مجازي لا ينبغي ان يقال السببية  
استعارته لادومى ويكون المجازي في مجازي عقلي وهو فعل من فعل النفس وذلك  
اي ويؤكد ما اذا لم يكن المكنية تابع رادى المشبهة كما في صفة لفظه المكنية  
اما ما حوز من قوله ان باقيا او من قوله ان كانت اثباته لادومى كان باقيا على معناه الحقيقية بقا كما في  
مخالف المكنية او كان اثباته اثباتا كما ثبتت مخالف المكنية حقيقة اى بغيره والمجازي  
التجزؤ العقلي في انشائها للمشبه وان كان له هو مقابله في قوله في قوله المكنية تابع اى  
حقيقي لا وهمي اخذ اى لان هذا مذهب السلفي وهو قوله عليه بان يتعسف اى الازم اى  
لازم المشبهة وهو كما لا يخفى مثلا مستعارة الازم لان كما استعارة النقص الذي هو رادى المشبه  
بل لا يبعد ان العمل الذي هو تابع المشبه اى طريق هو النقص في رادى الملام الامتياز في البيان واد  
بالنقص في المعنى الحقيقية الازمنة بالنظر للمعنى والتعسف بالنظر لربانها في الفعل كما في قوله تعالى  
بنقصه عندها استعاره ان مكنية ونقصه اما المكنية في المعنى في قوله تعالى في قوله  
واما المعنى فمما يقضون وذلك لانه يشبهه بطلان العهد بنقص الذي هو عبارة عن ذلك على ما في  
ونستعمل لفظ النقص للايجل ونستعمل النقص بنقصه استعارة معرته تبعيته هذا هو المختار  
خلافا للسلف والخطيب فانهم يفترون اللفظ على معناه الاصيل ويجعلون المجازي الاثبات مازن  
اي من المختار في مرتبة المكنية واعلم ان ما اختارنا الملم في مرتبة المكنية يرجع للاختاره  
صاحبا له في كون المذهب عمدا الملم على ما هو في ثلاثة لفظ الاول في مرتبة المكنية حقيقة  
وهو من هذا السلف والخطيب وذكر في التوبة الاول من هذا العقد ان في انها فيكون حقيقة  
لكن هذا السلف في كون استعارة تحقيقه وهو مذهب صاحب الحاشيات وذكر في التوبة الثانية  
وهو مستأما في التوبة الرابعة الثالث انها فيكون استعارة تخيلية لا وهمي وقد يكون  
استعارة تحقيقه وقد يكون حقيقة وهذا تقدمنا ان مذهب السببية في جمل المكنية وهذا  
اشارة الى الملم في التوبة الثالثة من هذا العقد بقوله يجوز السببية كما بيناه في موزع عصام  
وحصده مذهبنا رابعها هو الانقسام الى التحقيق والتخييلية التي اختاره الملم في هذه التوبة  
وهو فاسد اذ لا فرق بينه وبين المكنية في التحقيق عند صاحب الحاشيات حقيقة كما هو عند  
الملم والسلف الفردية في الحاشية في تحقيقه رادى على الوجه  
الحق وهذا خبر عن الملم في الحاشية ما اذا عرقت مرتبة المكنية في قوله في قوله المكنية  
وهذا قولها من الملامات كسب التحديد المناسبة وهذا بيان لما ارد  
اي الملائمة والمعينه التي احتججها في بعض المواضع من ملامتنا بيان لما ارد صاحب  
التعريف الا ان ما ذكره الاعراض واد على عبارة الملم واد الصواب في التعريف ان يعبر  
بما ذكره الملم وحاصل الاعتراض ان قوله ما ارد يفهم ان مرتبة المكنية من ملامتنا المشبهة

انما يتعلق بجزء  
جزئيتها لا بجزء  
كما قدره الملم بقوله  
وزاد في الحاشية  
ما في حاشية الملم  
وهو هذا الازم هو